المستشار القانوني الشرجبي لـ«الميثاق»:

جريمة مسجد دار الرئاسة يجب ان تُحال للقضـاء الدولـي

أكد المحامي محمد سيف الشرجبي أن جريمة جامع دار الرئاسة تعد من الجرائم الدولية التي يجوز إحالتها الى القضاء الدولي.

وقال في حوار مع «الميثاق» إن القضاء اليمني أثبت عجزه حتى الآن عن تحقيق أي قدر للعدالة في هذه القضية، وأنها مازالت تراوح في دهاليز القضاء دون تقدم وهو ما يعطي لأولياء الدم والمجني عليهم الحق في طلب إحالتها الى محكمة الجنايات الدولية لضمان الحصول على حقهم القانوني في محاكمة الجناة الذين يتعذر على القضاء الوطني إحضارهم ومحاكمتهم كونهم من الشخصيات النافذة.ودعا المستشار محمد سيف الأطراف السياسية للبدء في الحوار بهدف تحقيق أعلى قدر من المصلحة للوطن..

حاوره: عارف الشرجبي

لا يحق لأحد إعفاء عناصر القاعدة من جرائمها بحجة المشاركة بالحوار

< بداية كيف تقرأ المشهد السياسـي على ضوء الإعداد والتحضير للحوار الوطني؟

- الحوار الوطني يعد ضرورة وطنية ملحة ولابد أن يتم بين كافة الاطراف والقوى السياسية دون استثناء وإن كنت أرى أن المشهد السياسي يعتوره نوع من الضبابية وأن هناك سحبا سوداء في سـماء الوطن ومع ذلك أجزم أن حكمة اليمنيين سوف تتغلب وتنتصر وتنقشـع تلك السحب، إذا كان الحوار سيكون تحت سـقف الوحدة وبعيداً عن أي شروطٍ مسبقة، أما إذا كان هناك من يريد الدخول في الحوار وفقاً لقناعات وشروط مسبقة، فإن تلك السحب ستظل تلبد سماء الوطن..

نحن مع الحوار الوطني وعلى كافة الاطراف الاسهام الجاد في إنجاح الحوار للخروج من هذه الأزمة الطاحنة التي تكاد تعصف بالوطن على أكثر من صعيد..

إعاقة للحوار!

< هل تعتقد أن الاشتراطات التي تطرحها بعض الأحزاب ستعيق الحوار؟

- بـكل تأكيـد الاشـتراطات المسـبقة من بعـض القوى السياسية ستعيق الحوار وخاصة إذا كانت تنطلق من منظور شـمال وجنوب أو لها أجندة مذهبية ومناطقية فسوف تعيق الحوار بشـكل كبير.. فمثل هذه الشـروط اعتقد أنها تهدف الى إفشال الحوار بل وسوف تعصف بالوطن أكثر من أزمة.. الوطنيون يفهمون أن الحوار هو من أجل انقاذ الوطن وتقديم التنازلات من أجله والحوار هو أن يأتي المتحاورون ويضعون قضاياهـم ورؤاهم على طاولـة واحدة ليتمكـن الجميع من حلحلة الوضع والعمل على حل أية قضايا سواء المشاكل التي تطرح من قبل البعض في المحافظات الجنوبية والشرقية أو التي تطرح من معارضة الخارج أو غير ذلك.. واعتقد أن الحوار لن يقتصر على حل القضايا السياسية إنما حل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمظالـم من أية جهة أو طرف من الاطراف في السـاحة.. واتصور أن كافة الاطراف ستكون في خنـدق واحد وعليهـم ان يتحملـوا المسـؤولية الوطنية في معالجة الاخطاء التي رافقت الفترة الماضية.. إن وضع الوطن والمواطن لا يحتمل مزيداً من الاعباء والمشاكل ولذلك أدعو كافة الاطراف الابتعاد عن المناكفات والمماحكات السياسية والمصالح الحزبية الضيقة، بل العمل على تحقيق المصالح العليا للوطن وفي مقدمتها تحقيق الامن والاستقرار والسكينة العامة.

< هناك من يطرح ضرورة الحوار مع الجماعات الارهابية.. كيف ترى ذلك؟

- هذا الطرح- من وجهة نظـري- لا يتوافق مع المعطيات التي لمسناها خلال الفترة الاخيرة، وهذا الطرح سمعته من الاخ عبدالوهاب الآنسي أمين عام حزب الاصلاح عندما قال- مؤخراً- بأن الحوار مفتوح مع الجميع بما فيه تنظيم القاعدة شـرط تخليه عن السـلاح كما قال: وأنا أتسـاءل هنا.. كيف نتحاور مع من سـفكت يديه دماء الابريـاء من أفراد الجيش والأمـن وعامة الشـعب وهل يعنـي قـول الاخ عبدالوهاب الآنسـي أن الحوار يجُـب ما قبله.. أم أنه تغافل بأن الاعمال الارهابية مجرمة قانوناً وأن من ارتكب تلك الافعال لابد أن يحاكم ويقتص منه تنفيذاً لقوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» اعتقد أن ما طرحه الاخ الآنسي هو زلة لسـان فقط لأنه يدرك تماماً أن الارهاب لا دين له ولا وطن ولا يمكـن اعتبار تلك الدمـاء الزكية التي سـفكت جزءاً من جريمة اغتيال رفيق الحريري.

< كيف تنظر لعملية الاقصاء المسـتمرة من قبل بعض أطراف حكومـة الوفـاق لكـوادر المؤتمر فـي العديد من المؤسسات والوزارات وهل ذلك يقع ضمن المبادرة؟

- مسألة الإقصاء مرفوضة شـكلاً ومضموناً، لأن الإقصاء اسـتحواذ طرف على الحكم ومفاصل الدولة، وثانياً أننا في مرحلة انتقاليـة مدتها عامان يجب أن تظـل الامور على ما هي عليه ولا داعي لأي إقصاء.. وما يحصل من إقصاءات يعد خروجاً علـى المبادرة الخليجية وآليتهـا التنفيذية المزمنة.. وهذه المبادرة والآلية تتضمن تشـكيل حكومة وفاق وطني لتسيير أمور الدولة ولم تعط المبادرة الحق للحكومة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة أو الإقصاء مطلقاً بالمحاصصة والشـراكة.. المبادرة أكدت فقـط على المناصـب الوزارية دون غيرها، وهي واضحة ولا لبس فيها، لذلك تعمل بعض الاحزاب للخروج بمظاهرات أو ما يسمى «ثورة المؤسسات» لتشرعن لنفسها عملية الإقصاء والإحلال وهذا بالفعل يجب أن يرفض من كل القـوى الوطنية والاحزاب لأنه خروج على مبدأ الوفاق والتوافق وعن المبادرة وآليتها المزمنة.

خطاب متشنج

< لوحظ أن الخطاب السياسـي والاعلامي لبعض أعضاء المشترك في الحكومة متشنج ولا يحمل أية دلالة للوفاق.. ما خطورة ذلك؟

-هذا الخطاب في حقيقة الامر لمسناه من بعض القيادات في المشـترك ولا يعبر بالضرورة عن رؤية أحزابها لأن ذلك الخطـاب المتشـنج لا يخدم الوطـن بل إنه يؤجـج الصراع والأزمة ويخرج على روح المبادرة والوفاق الوطني.

< أشـار فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي مؤخراً الى انفلات الاعلام الرسمي ووجه بترشيده .. هل لاحظتم أن الاعلام التزم بتلك التعليمات أم لا؟

- المشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية يمتاز كما سـمعنا عنه أنه هادئ الطبع ويعلم جيداً أن الخطاب المتشنج من أي طرف لابد أن يجر البلد الى ما لا يحمد عقباه، لذلك وجه بالتهدئة لأن تحقيق الاهداف التي تخدم الوطن لا يمكن أن تتحقق من خلال الخطاب المأزوم بل من خلال الحوار الهـادئ والبنـّاء الذي تغلب فيـه المصلحة الوطنية، فأصحاب الخطابات المتشـنجة يهدفون الى إثارة الفوضى ومن ثم تحقيق مصالحهم على حساب الوطن ولو فكر كل متشـنج بمصلحة الوطن ولو للحظة وغلّب مصلحة الوطن لارتد على عقبيه، وأنا أؤكد أن الشعب اليمني لن يغفر لأي من تلـك القيادات التي تريد اسـتمرار الاحتراب والاقتتال، بل إن التاريخ سـوف يحاكم أولئك وسـيكون الحكم قاسياً والمسـار عسـيراً، وعلى ضوء ذلك أدعو الاعلام الرسـمي للتهدئـة كونه إعلاماً ملـكاً لكل أبناء الشـعب وليس ملكاً لهذا الطرف أو ذلك ولابد أن اشـير الـى أن الاعلام الحزبي والاهلي هو الآخر- كمـا يبدو لي متشـنجاً ولابد أن يراجع القائمون عليه أنفسـهم ويسـعون للتهدئـة ولا مانع من الشفافية وتناول أوجه الفسـاد بحيادية باعتبار أن الفساد أمراً واقعاً وملموسـاً ولا يمكن إنكاره، على شرط أن يكون تناول القضايا يهدف لتحقيق المصلحة الوطنية ولا يستهدف أحداً أو إثارة أية نزعات وغيرها.

قوانين نافذة

< يطرح البعض ان المبـادرة الخليجية وآليتها التنفيذية قد عطلت الدستور وجعلت اتخاذ القرارات توافقياً بما فيه التصويت على مشـاريع القوانين التـي لا تتعلق بتنفيذ المبادرة .. كيف ترى ذلك من ناحية قانونية؟

- ما سارت عليه الأمور منذ التوقيع على المبادرة وآليتها التنفيذية سـواء فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسـية أو فيما يتعلق بتنفيذ المبادرة يمكن القبول بعملية التوافق وعدم إخضاعه للقوانين وأي تعارض بين ما ورد في المبادرة وبين القوانيـن النافذة فيؤخـذ بما ورد في المبـادرة كانتخابات الرئاسة.

وما عـدا ذلك فإنـي أجـزم وأؤكـد أن الدسـتور اليمني والقوانين الوطنية النافذة مازالت سارية ويجب التقيد بها وتنفيذها، ومسـألة التصويت في البرلمان على مشـروع أي قانون لا يتعلق بتنفيذ المبادرة ويجب ألاّ يأخذ الشـكل التوافقي على الاطلاق، فالتوافـق منحصر فقط فيما ورد في المبادرة والآلية الخاصة بها.

< باعتبارك أحد ناشطي منظمات المجتمع المدني.. ماذا تتمنى على مؤتمر الحوار الوطني القادم؟

- أتمنى أن يضع المتحاورون مصلحة الوطن نصب أعينهم وأن يكون الحوار الوطني تحت سقف الوحدة الوطنية.. ولو كنت متحاوراً معهم لطرحت فكرة تقسيم اليمن الى خمسة أقاليم تتمتع بحكم محلي واسـع الصلاحيات بعيداً عن أي مشـاريع تجزئة أو صغيرة لتظل اليمن موحدة وعاصمتها صنعاء العاصمة السياسية ومدينة عدن عاصمة اقتصادية، فهذا من وجهـة نظري هو المخرج الأمثـل والذي يمكن له قطع الطريق على أصحاب المشاريع الصغيرة.

حوار بلا شروط

< أشـرت الى ضرورة أن يكون الحوار بدون شـروط في الوقت الذي يضع البعض شـروطاً تمـس وحدة الوطن للدخول في الحوار.. ما ردك عليهم؟

- لابد أن يكون الحوار بدون أي شـروط والا كيف نسميه حواراً وان كنت تقصد من سؤالك من يشترط فك الارتباط للدخول في الحوار، فأنا أرى من وجهة نظري يجب أن يرفض بشكل قاطع، وهذا الطرح جاء على لسان علي سالم البيض الذي صمت دهراً ونطق كفراً وطرحه هذا يتعارض مع كل أبناء الشعب في عموم المحافظات ومن ينادي بفك الارتباط فقد تجرد مـن الوطنية لأنه لم يعد ينظـر للوحدة اليمنية التي ضحينـا من أجلها بآلاف الشـهداء والجرحى، أما الذين يضعون شـروطاً أخرى لا تمس الوحدة فيمكن القبول بها وعلينا السماع له والحوار معه لأن حراكه ومطالبه مشروعة في سبيل تحقيق مصالحه أو رد مظالمه التي حدثت خلال مسيرة الوحدة، وهنا لابد من رد المظالم سواء في الارض التي نهبت أو إعادة بعض الكوادر التي اقصيت وهي قادرة على العمل لصالح الوطن وهذا حق مشروع وان كان الكثير من أبناء الشـعب في كل المحافظات يعانون من المظالم والتهميـش والاقصـاء الا أن ما حـدث لأبنـاء المحافظات الجنوبية كان ملفتاً وتجاوز حدود العدالة، والقاعدة الفقهية تقول: إن المسـاواة في الظلم عدل.. ولـذا علينا أن نفرق بين مـن يطالب بفك الارتباط ومن ينـادي بإعادة الحقوق ولابد من المسـاواة فـي توزيع المناصـب وغيرها من كل المحافظات وليس البعض هذا إذا كنا نريد لليمن الاستقرار والامن والسكينة.

يجب أن يكون الحوار من أجل الشعب وليس لمصلحة الأحزاب

أصحاب المشاريع الصغيرة مصيرهم الزوال

عمليات الإقصاء من الوظيفة مخالفة للمبادرة وآليتها

بأن جزءاً من هـذا القضاء يقع تحت تأثير العديد من المتنفذين ولذا ظلت هذه القضية تراوح مكانها في دهاليز القضاء دون البت فيها، ولذا لابد من الاشارة الى أن من حق المجني عليهم أن يختاروا بديلاً آخراً لتحريك تلك القضية وهو اللجوء للقضاء الدولي باعتبار ان القضاء الدولي لا يسـتطيع أن ينظر القضية الا في حـال تقاعس القضاء الوطني عن تقديم الجناة للعدالة أو ان القضاء الوطني غير قادر على اكتشاف مرتكبي الجريمة كونها تحتاج الى تقنيات وقدرات كبيرة وحديثة وكما حدث في جريمة الحريري في لبنان، والثابت أن القضاء الوطني إما أن يكون قد تقاعس أو غير قادر على تقديم الجناة للعدالة لعدم امتلاكه للتقنيات لمعرفة مرتكبـي الفعل الاجرامـي وفي هـذه الحالة فإن محاميي المجني عليهم هم من لديهم القدرة على معرفة هل يمكن السير في القضية في بلادنا أو طلب إحالة الامر الى القضاء الدولي.. ولذا على فريق الادعاء المكلف بمتابعة الترافع في هذه القضية بضرورة عقد مؤتمر صحفي دوري ليبينوا الحقيقة للشـعب اليمني كون جريمة دار الرئاسـة لا ينحصر ضررهـا على المجني عليهم، بـل يمتد الى كل مواطـن يمني ولذا فمن حـق المواطن معرفة مسـار هذه القضية والى أين وصلت حتـى لا تضيع في دهاليز القضاء أو يطويها النسيان.

جريمة ذات طابع دولي

< قد يقول البعض ان اليمن ليسـت موقّعة على اتفاقية إنشـاء محكمة الجنايات الدولية وانه ليس من حقها رفع القضية اليها.. فكيف ترد على ذلك؟

- سـواء أكنا موقعين أو غير موقعين على إنشاء محكمة الجنايـات الدولية فإنه يحق لنـا رفع القضيـة الى القضاء الدولي لأننا نعرف أن جريمة دار الرئاسـة ذات طابع دولي وأن مرتكب ذلك الفعل يقع تحت طائلة القانون والمساءلة الدولية ومن ثم من حق المجني عليهم إذا تقاعس القضاء الوطني عن تقديم المتهمين للعدالة الوطنية أن يتقدموا بطلب رفع القضية الـى محكمة الجنايـات الدولية، بل إن من حق القضاء اليمني إن عجز عن اكتشاف الفاعل والأداة المستخدمة في الجريمة ان يطلب المسـاعدة الدولية من أجل الوصول الى حقيقة كيفية ارتكاب ذلك الفعل وتقديم الجناة للعدالة الدولية وخير شـاهد علـى ذلك ما حدث في

المثول أمام القضاء

< لماذا في تصورك يريد البعض إدخال القاعدة في الحوار المرتقب؟

- بالتأكيـد الجميـع يهدف الـى إيجاد الامن والاسـتقرار للوطـن ويستشـعرون المسـؤولية تجـاه ذلك لكـن كان يفترض على مـن يدعون لذلـك ان يتحاوروا مـع القاعدة ويقنعونها بالاعتراف بالأخطاء والندم على ما ارتكبوه من تلك الجرائم ويتعهدوا بترك السـلاح وعـدم الخروج على القانون واستعدادهم المثول أمام القضاء.. في هذه الحالة يمكن النظر في مسـألة الحوار من عدمه شرط أن لا يكون في صفوف القاعدة التي تقاتل في بلادنا أي عنصر أجنبي ويترافق مع ذلك قيام القاعدة بتسـليم العناصر الاجنبية للقضاء والسلطات اليمنية المختصة للنظر في أمرهم.

< منذ أكثر من عام وجريمة جامع دار الرئاسة تراوح في دهاليز القضاء ولم يبت فيها حتى الآن.. لماذا في تصورك؟

- حقيقة القضـاء اليمني يمـر في مرحلـة عصيبة مثله مثل بقية المؤسسـات الاخرى في الدولة، وباعتبار جريمة دار الرئاسة ذات طابع دولي والكشف عن خيوطها بالكامل سيمس بالكثير من الشـخصيات النافذة في بلادنا وطالما أن القضاء اليمني يمر بظروف عصيبة يجب علينا أن نعترف

في تقـرير اللجنة البرلمانيـة:

الحكومة تصرّ على رفع سعر الديزل وترفض قرار مجلس النوّاب

كتب/ المحرّر الاقتصادي

أكّدت اللجنة البرلمانية المكلّفة بدراسة قرار الحكومة رفع سعر مادة الديزل أنها لم تتوصّل إلى أي نتيجة مع الجانب الحكومي حول وقف زيادة سعر الديزل.

وأشـار تقرير اللجنة البرلمانية- حصلت عليه «الميثاق»- إلى إصرار الجانب الحكومي على قراره برفع سعر مادة الديزل وعدم استعداده لتخفيضه استجابة لقرار مجلس النوّاب، مبرّراً ذلك (الجانب الحكومي) بأن أي تراجع عن هذا القرار سيؤثر بشكل كبير على الموارد العامة للدولة والتزامات الحكومة الحتمية.

وقال التقرير: إنه بالرغم من موقف الحكومة فقد حرصت اللجنة طيلة فترة دراستها لهذا الموضوع على أن تتوصّل مع الجانب الحكومي إلى معالجات مناسبة للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن رفع سعر مادة الديزل على القطاعين الزراعي والسمكي، وكذا وضع خطة عملية مزمّنة لمكافحة تهريب مادة الديزل نظراً لما يلحقه ذلك من أضرار بالاقتصاد الوطني، علماً أن اللجنة قدّمت للجانب الحكومي وثائق رسمية تثبت وتبيّن حجم عملية التهريب.

ولفت التقرير إلى أن اللجنة فوجئت برسالة وزير المالية الأخ صخر الوجيه إلى اللجنة في ٤ يونيو الماضي بانشغاله باجتماعات تحول دون حضوره اجتماع اللجنة البرلمانية الحكومية المشتركة، وتأكيده على مقترح المعالجة بإعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي «التي يستخدمها المزارعون» من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية دعماً للمزارعين، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى لدعم المزارعين، على أن يتم تقديم مشروع القانون اللازم بهذا الشأن من قبل الحكومة لمجلس النواب للمصادقة عليه في حال موافقة اللجنة على مقترح وزارة المالية.

وأظهر التقرير البرلماني أن الاحتياج المقدّر من مادة الديزل يصل إلى ٣٠٠ ألف طن متري شهرياً، وأن استهلاك القطاع التجاري لا يزيد على ٢٠٪ من إجمالي استهلاك مادة الديزل وفقاً لبيانات المسح الرسمية، وأن القطاع الزراعي والسمكي يحظى بأكبر نسبة استهلاك لمادة الديزل، وبالتالي فإن هذا القطاع هو المتضرّر الرئيسي من الزيادة في سعر مادة الديزل.

وأفـاد التقرير بأن البيانات الرسمية المتاحة لدى اللجنة أكّدت أن هناك كميات ناقصة ومفقودة من المشتقات النفطية المشتراة من شركة مصافي عدن من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية إلى بعض المحافظات الساحلية والمخصّصة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى أن جزءاً كبيراً من التهريب لمادة الديزل يتم عبر منافذ رسمية.

وتساءل التقرير «ورد ضمن البرنامج العام للحكومة في هذا الشأن أن الحكومة ستقوم بحل أزمـة المشتقات النفطية وضمان توفيرها بأسعار عادلة بحيث لا يسمح للمهرّبين بالاستمرار في الاستفادة من الدعم الحكومي.. فما هي الخطة العملية للحكومة لمكافحة ظاهرة تهريب المشتقات النفطية وبالأخص مادة الديزل والتي تدمّر الاقتصاد الوطني، ومن هي الجهات التي تقف وراء ذلك؟».

وأشار التقرير إلى عدد من الصعوبات التي تواجهها شركة توزيع المنتجات النفطية أهمها عدم وجود حصر فعلي بالاحتياجات الفعلية من قبل الجهات المعنية خاصةً القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والثروة السمكية وغيرها ليساعد في صرف الاحتياجات الضرورية، ووجود أكثر من أربعة أسعار لمادة الديزل «الكهرباء ٤٠ ريالاً وتتحمل وزارة المالية ١٠ ريالات عن كل لتر، المحطات ٥٠ ريالاً للتر، القطاع التجاري والصناعي والبيع المباشر ١٢٠ ريالاً للتر، الشركات الأجنبية السعر المحرّر».. وفيما يخص البنزين السوبر والعادي فقد تلاشت أكثر المشاكل التي كانت تترتّب على ذلك بعد توحيد الأسعار.

وقال التقرير: إن كميات الاستهلاك الفعلي المحلي لمادة الديزل لعام ٢٠٠٩م بلغت ٣,٣١٨,١٨٠ طناً مترياً، بينما انخفضت كمية الاستهلاك لعام ٢٠١٠م بمقدار ٤٠٠,٣١٠ أطنان مترية وبنسبة ١٢,١٪ عن عام ٢٠٠٩م، كما انخفضت الكمية المستهلكة عام ٢٠١١م بمقدار ٥٧٠,٣٦٠ طناً متريا وبنسبة ١٩,٦٪ عن عام ٢٠١٠م، وبالرغم من الانخفاض في الكميات المستهلكة خلال الأعوام السابقة، إلا أنه قدّرت الكميات المتوقّع استهلاكها خلال عام ٢٠١٢م بحوالي ٣,٣٠٦,٠٠٠ أطنان مترية بزيادة قدرها ٩٥٨,٥٨٠ طناً متريا وبنسبة ٤٠٪ عن الاستهلاك الفعلي لعام ٢٠١١م، وكان من المفترض وفقاً للمعطيات السابقة ووفقاً لما أقرّته الحكومة من رفع لسعر هذه المادة بنسبة ١٠٠٪ أن تقل كميات الاستهلاك المقدّرة لعام ٢٠١٢م.